عراقجي، مُؤكّداً أن الأمن البحري لا ينبغي أن يكون أداة بيد القوى الأجنبية:

لن نسمح للتنافس بين القوى العالمية بتحديد مستقبل المنطقة

الجمهورية الإسلامية الإيرانية وضعت السياسة «الموجهة نحو البحر» كأولوية استراتيجية لتطورها

عراقجي ونظيره اللبناني يناقشان موضوع الرحلات الجوية بين البلدين

أكد وزير الخارجية عباس عراقجي، في كلمة ألقاها في افتتاح المؤتمر الوزاري الثامن لدول المحيط الهندي في مسقط، أمس الأحد، أن الأمن البحري لا ينبغي أن يكون أداة ضغط للقوى الخارجية، بل يجب أن يكون نتيجة للتعاون بين دول المنطقة.

وصرّح عراقجي: اليوم نجتمع في أرض عرفت منذ قرون بأنها جسر بين الشرق والغرب، وبين الحضارات العظيمة والشعوب القريبة والبعيدة.

وأضاف: عمان، مضيفنا الثقافي، لم تكن منذ فترة طويلة لاعباً اقتصادياً فحسب، بل كانت أيضاً رمزاً للتعامل والحوار والدبلوماسية البناءة في منطقة المحيط الهندي، وتستمر هذه المنطقة، التي كانت دائماً في طليعة التطورات العالمية، في لعب دور حاسم في مستقبل الاقتصاد الدولي.

البحار بوابات تربط بين الحضارات

وأردف وزير الخارجية قائلاً: على مر التاريخ، كانت البحار دائماً بمثابة بوابات تربط بين الحضارات، وليست حدوداً جغرافية. منذ آلاف السنين، لم يكن المحيط الهندي مجرد مسطح مائي، بل كان أيضاً طريقاً سريعاً للتجارة والتبادل الثقافي والتطور الحضاري. لقد ربط هذا الطريق التجار من سواحل الهند إلى أفريقيا، ومن الجزر الإندونيسية إلى الخليج الفارسي، ومن إيران إلى البحر الأحمر. في وقت كانت فيه الطرق البرية طويلة وغير آمنة، كان المحيط هو الذي يربط الاقتصادات الناشئة ويخلق فرصًا جديدة.

وتابع عراقجي: لكن العالم اليوم شهد تغيرات جذرية. لقد أصبحت وتيرة التغير الاقتصادي والتكنولوجي، واعتماد البلدان على طرق التجارة الجديدة، والحاجة إلى الأمن والتعاون الإقليمي أكثر أهمية من أي وقت مضى. وفي مثل هذه الظروف، لم يعد بوسعنا الاعتماد على المسارات التقليدية ونماذج الأعمال القديمة. يتعين علينا أن نرسم مستقبلاً لا يصبح فيه المحيط الهندي مجرد طريق عبور، بل مركزاً للتعاون الاستراتيجي والاقتصادي. وهذه هي الفلسفة وراء عنوان مؤتمر هذا العام، «رحلة نحو آفاق جديدة للشراكة البحرية».. هذا العنوان ليس مجرد شعار، بل يعبر أيضاً عن ضرورة تاريخية لجميع بلدان المنطقة.

خطة شاملة وتنفيذية لتطوير الموانئ

ومضى وزير الخارجية يقول: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإدراكاً منها لهذا التطور، وضعت السياسة «الموجهة نحو البحر» كأولوية استراتيجية لتطورها. إن بلداً يبلغ طول سواحله أكثر من ٥٨٠٠ كيلومتر ـ ٤٩٠٠ كيلومتر منها في الجنوب، على طول هذا المحيط الشاسع ـ لا يمكن أن يظل غير مبال بمستقبله. إن تطوير الاقتصاد البحري ليس مجرد خيار بالنسبة لإيران؛ بل هو شرط. لقد أدركنا أن سواحلنا ليست حدوداً طبيعية للبلاد فحسب، بل هي أيضاً بوابات تربط إيران بالاقتصاد العالمي. وبناء على ذلك، وضعت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية خطة شاملة وتنفيذية لتطوير الموانئ والنقل البحري وإنشاء سلسلة توريد إقليمية.

سواحل مَكُران تحظى بمكانة خاصة

وأوضح عراقجي أن سواحل مَكُران (جنوب شرق إيران) تحظى بمكانة خاصة بين سواحل البلاد، وقال: إن هذه السواحل التي أهملت ثرواتها الطبيعية والاقتصادية على مدى قرون أصبحت اليوم من أولويات التنمية الوطنية. وأضاف: ينبغي أن تصبح «جنة مَكُران المفقودة» اليوم المركز الاقتصادي المستقبلي لإيران والمنطقة. وبناء على هذه الاستراتيجية، حددت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية أربعة أهداف رئيسية لتنمية هذه المنطقة:

أولاً: تعزيز الاقتصادات المحلية والأصلية، وخلق فرص عمل مستدامة للمجتمعات التي تعيش في هذه المناطق، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكن أن تلعب دوراً في سلسلة التوريد الإقليمية.

ثانياً: تطوير البنية التحتية للطاقة، مع التركيز على الطاقات المتجددة. لقد أدركنا أن اقتصاد المستقبل هو اقتصاد يعتمد على الطاقة المستدامة والنظيفة. إن الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة الجديدة وتقليل الاعتماد على الموارد الأحفورية ليس ضروريًا من الناحية البيئية فحسب، بل سيساعد أيضًا في جعل المنطقة أكثر قدرة على المنافسة اقتصاديًا.

ثالثاً: استكمال الممرات الدولية وتعزيز طرق النقل. إن إنشاء شبكة من السكك الحديدية والطرق البرية والبحرية التي تربط إيران بالدول الأخرى في المنطقة وخارجها يشكل أحد الركائز الأساسية لسياساتنا البحرية.

رابعاً: جذب الاستثمار المحلي والأجنبي كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية. لن ينمو أي اقتصاد بدون استثمار مستدام، ونحن نرحب بجميع البلدان للمساهمة في تنمية هذه المنطقة.

وأضاف: لكن أياً من هذه الخطط لن تتحقق دون تحقيق الأمن المستدام. إن الأمن البحري يشكل اليوم، أكثر من أي وقت مضى، قضية أساسية للاقتصاد العالمي. وتقع على عاتق الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالإضافة إلى دورها الاقتصادي والتجاري، مسؤولية ضمان الأمن البحري. ولعبت البحرية الإيرانية، بالتعاون مع دول المنطقة، دوراً مستمراً في عمليات مكافحة القرصنة، ومكافحة تهريب المخدرات، والجريمة المنظمة، وضمان أمن الشحن.

الأمن البحري

وتابع وزير الخارجية: نعتقد أن الأمن البحري لا ينبغي أن يكون أداة للضغط أو التأثير في يد قوى من خارج المنطقة، بل ينبغي أن يكون نتيجة للتعاون بين دولها، وأردف: في الوقت نفسه، لا يمكن لأي بلد أن يتقدم بمفرده في تنميته الاقتصادية. إن التعاون الإقليمي هو المفتاح لتحقيق التقدم المشترك. ومن خلال عضويتها في رابطة دول المحيط الهندي (IORA) ومنظمة القوات البحرية (IONS)، تؤكد إيران إلتزامها بالتعددية والتعاون الاقتصادي والأمني في المنطقة.

وأضاف: لكن في هذه الأثناء هناك تحديات مهمة وهو أن بعض القوى الإقليمية تحاول استغلال الثغرات السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة والتأثير على التعاون الطبيعي بين دولها. ولا يمكننا أن نسمح للمنافسات الجيوسياسية بين القوى العالمية بتحديد مستقبل هذه المنطقة. إن القرارات المتعلقة بمصير المحيط الهندي يجب أن تتخذها بلدان المنطقة وبما يخدم مصالح شعوبها.

الرحلات الجوية بين إيران ولبنان

على صعيد آخر، تباحث وزيرا الخارجية الإيراني «عباس عراقجي» ونظيره اللبناني «يوسف رجي»، في اتصال هاتفي جرى أمس الأول بينهما، حول العلاقات الثنائية والقضايا الاقليمية، كما تطرقا إلى موضوع الرحلات الجوية بين البلدين.

وهنأ عراقجي، في هذا الحوار، رجي على تعيينه وزيرًا للخارجية في الحكومة اللبنانية الجديدة، متمنيًا له وللحكومة الجديدة كل النجاح. وأكد الجانبان على تعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، بما يتماشى مع مصلحة شعبي البلدين وعلى أساس الاحترام المتبادل. كما تم تبادل الآراء حول سبل حل المشكلة الخاصة بالرحلات الجوية بين البلدين، حيث أعرب الجانبان عن استعدادهما لإجراء مباحثات بناءة تسودها النوايا الحسنة بهذا الشأن.

أخبار قصيرة

الأمن الإقليمي أولوية لكلّ من إيران والعراق

أكد مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية، أن زيارته للعراق تأتي في إطار المشاورات السياسية المنتظمة بين البلدين.

وأوضح مجيد تخت روانجي، عقب لقائه مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي، أن الجانبين ناقشا القضايا الأمنية بين البلدين الشقيقين والمسلمين، مشدداً على أهمية التعاون المشترك لضمان الاستقرار في المنطقة.

وأضاف: إن الأمن الإقليمي يمثّل أولوية لكل من إيران والعراق، مما يستدعي استمرار المشاورات والتنسيق بين البلدين على مختلف المستويات.

كما أعرب عن ارتياحه لاستمرار الزيارات الثنائية بشكل منتظم لتعزيز العلاقات والتعاون في المجالات المختلفة.

كما إلتقى تخت روانجي مع نائب رئيس مجلس النواب العراقي محسن المندلاوي بعد ظهر أمس، وناقش معه القضايا ذات الاهتمام المشترك.

إعتقال عنصر تابع لمنظمة «خلق» الإرهابية بجامعة طهران

أعلن قائد قوى الأمن الداخلي في العاصمة طهران، العميد عباس علي محمديان، عن اعتقال عنصر تابع لمنظمة «خلق» الارهابية في تجمع طلابي بجامعة طهران.

وقال العميد محمديان، مساء السبت: في الوقت الذي تجمع فيه الطلبة الجامعيون بعد مقتل طالب في جامعة طهران، كان هنالك شاب يتجول بدراجة نارية بصورة مشبوهة حيث قام زملاؤنا بمطاردته ومن ثم إلقاء القبض عليه واتضح أنه عنصر تابع للمنافقين (منظمة خلق الارهابية).

وأعرب العميد محمديان عن تعازيه لأسرة الطالب الجامعي أمير محمد خالقي، الذي قُتل طعناً بالسكين على يد لصين في حي جامعة طهران.

تعيين مدير عام شؤون جنوب آسيا بوزارة الخارجية

أصدر وزير الخارجية عباس عراقجي، قراراً بتعيين محمد رضا بهرامي طاقانكي، مساعداً للوزير ومديراً عاماً لشؤون جنوب آسيا بوزارة الخارجية.

وشغل بهرامي طاقانكي في السابق منصب سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى أفغانستان.

غريب آبادي، مُؤكّداً أنها رائدة في مكافحة الإرهاب:

إيران ضحية للإرهاب

اتخذنا إجراءات كشفت أن مَن ينتهكون حقوق الإنسان هم أولئك الذين انتهكوا حقوق الشعب الإيراني

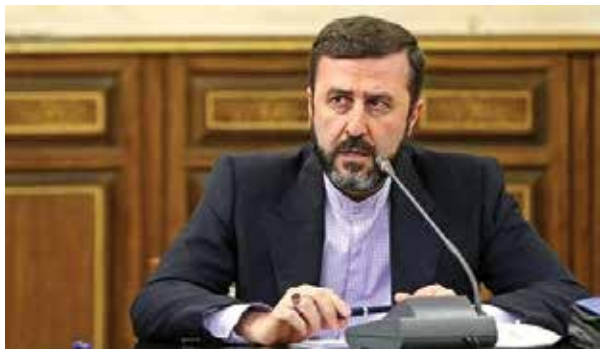

قدّم «كاظم غريب آبادي»، مساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية، في مراسم تعيين «ناصر سراج» الأمين الجديد لمجلس حقوق الإنسان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تقريرًا عن أدائه خلال فترة مسؤوليته في المجلس، وقال: «إيران ضحية للإرهاب، وقد تم اغتيال ٢٣ ألف إنسان بريء على يد الإرهابيين.»

وأضاف: «تم تشكيل ملفات مختلفة، بما في ذلك جماعة المنافقين الإرهابية والجماعات الإرهابية الكردية، من قبل مجلس حقوق الإنسان.»

وأشار غريب آبادي إلى أن في مجال حقوق الإنسان، وضعنا سياسة قائمة على نهج نشط وليس سياسة سلبية، موضحًا: «النشاط يعني أننا لا نرى أنفسنا في موقع المتهم في مجال حقوق الإنسان، بل نرى أنفسنا في موقع المدعي، وقد قمنا بمطالبة حقوق الإنسان؛ هذه كانت أهم سياسة اتبعناها وقد حققنا نجاحات جيدة.»

وتحدث غريب آبادي عن قرار المجلس الأعلى للأمن القومي، قائلًا: «مجلس حقوق الإنسان لا يعمل فقط في المجال الدولي، بل إن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان داخل البلاد أيضا من ضمن مهام هذا المجلس. خلال هذه الفترة، أنشأنا لجنة لحماية حقوق الإنسان بمشاركة مختلف الأجهزة لتحديد الأضرار والعمليات المتعلقة بحقوق الإنسان، لكنني أعتقد أنه لا يزال لدينا الكثير من العمل في مجال دعم القضايا الداخلية.»

قدرة هائلة لتحقيق الأهداف الحقوقية

وقال: يمتلك مجلس حقوق الإنسان قدرة فريدة، حيث إن أعضاءه يمثلون جميع السلطات الثلاث في أعلى المستويات. يرأس رئيس السلطة القضائية المجلس، ويضم أعضاء مثل رئيس المحكمة العليا، والمدعي العام، ورئيس مؤسسة التفتيش العامة، ورئيس مؤسسة السجون، وخمسة وزراء، ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، وقائد قوات الأمن، ورئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون، ورئيس لجنة القضاء في البرلمان، ونائب رئيس الجمهورية لشؤون المرأة والأسرة. هذه التركيبة توفر قدرة هائلة لتحقيق الأهداف الحقوقية للبلاد.»وأشار غريب ابادي إلى أن المجلس قام بإجراءات في مجال فلسطين، قائلًا: «بعد الأحداث الأخيرة في فلسطين، كان لدينا تركيز خاص على توثيق جرائم الكيان الصهيوني، ومتابعة هذه الجرائم قانونيًا في المحافل الدولية وكشفها. كما تم اتخاذ العديد من الإجراءات في مجال العقوبات لإظهار أن من ينتهكون حقوق الإنسان هم أولئك الذين انتهكوا حقوق الشعب الإيراني من خلال العقوبات الظالمة.»واعتبر غريب آبادي إيران رائدة في مكافحة الإرهاب على المستوى العالمي.

الإجراءات المتخذة لدعم الإيرانيين في الخارج

كما تناول غريب آبادي الإجراءات المتخذة لدعم الإيرانيين في الخارج، قائلًا: «قامت إدارة العلاقات الدولية في السلطة القضائية بالتعاون مع وزارة العدل ووزارة الخارجية، باتخاذ إجراءات واسعة لتسهيل وصول الإيرانيين في الخارج إلى الخدمات القانونية والقضائية. كان تحديث الأنظمة القضائية، بما في ذلك «موقع ثنا»، بمساعدة مركز الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في السلطة القضائية من بين هذه الإجراءات. في مجال دعم الإيرانيين المعتقلين في الخارج، كان لدائرة العلاقات الدولية دور بارز، وهناك أمثلة ناجحة مثل إطلاق سراح السيد أسد الله أسدي، وحميد نوري، والطالب المعتقل في أذربيجان.

واعتبر التفاعلات الدولية للسلطة القضائية واحدة من الإنجازات البارزة في هذه الفترة، مضيفًا: «في الأشهر الأربعين الماضية، كانت التفاعلات الدولية للسلطة القضائية ٤ إلى ٥ مرات أكثر من الأربعة عقود الماضية. عدد الوفود المرسلة والمستقبلة، ومذكرات التفاهم الموقعة، والبرامج المشتركة المنفذة خلال هذه الفترة، كانت غير مسبوقة.»

وأعرب غريب آبادي عن شكره لفريق إدارة العلاقات الدولية ومجلس حقوق الإنسان، قائلًا: «لقد حققنا هذه الإنجازات بفريق يتكون من أقل من ٨٠ شخصًا، بما في ذلك ٣٠ متخصصًا وكفأً. أشكر السيد سراج على قبول هذه المسؤولية المهمة وأتمنى له التوفيق.»